MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
AND INTERNATIONAL COOPERATION
LIBYAN MISSION
TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
بعثة ليبيا
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة
نيويورك

الدورة الثانية والسبعون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة
السيد عيسى أحميد عيسى
عضو بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة السادسة

حول البند (109): التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

نيويورك في 2017/10/02

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

309 East 48th Street, New York, NY 10017 • Tel: 212-752-5775 • Fax: 212-593-4787 • Email: info@libyanmission-un.org

السيد الرئيس،

يطيب لي في البداية أن أهنئكم لانتخابكم رئيساً للجنة السادسة لهذا العام كما اتقدم بالتهنئة لكل أعضاء المكتب، ونحن على ثقة في قدرتكم على ادارة اعمالها بما يحقق أفضل النتائج.

ونرحب بتقرير الأمين العام المقدم في إطار هذا البند، ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر باسم المجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس،

تجدد بلادي ادانتها ورفضها القاطع للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وتؤكد على إنه ظاهرة عالمية لا ينبغي ربطها بأي دين أو عرق أو طائفة أو مجتمع.

السيد الرئيس،

رغم الجهود والمساعي الدولية للحد من تنامي الحركات الإرهابية، ألا أن تصاعد الأعمال الإرهابية أصبح خطرا استراتيجيا يهدد جميع الدول وسلامة البشرية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مما يتطلب مكافحته من خلال خطة فاعلة وشاملة وجهد دولي يرتكز على معالجة أسباب انتشاره واحترام حقوق الإنسان وسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ودعم قدرات الدول بناء على طلبها واحترام ملكيتها الوطنية. وهنا نشدد على أهمية مضاعفة الجهود لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مع التسليم بأن الحلول العسكرية لوحدها ليست كافية للقضاء نهائياً على هذه الظاهرة.

أن التطور السريع في تنوع أساليب الحركات الإرهابية، ومناطق انتشارها وزيادة عدد وجنسيات المنخرطين فيها تتطلب من المجتمع الدولي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أتخاد تدابير سريعة وفعالة للقضاء على هذه الحركات أينما وجدت ومنع تمددها وإحباط عمليات التجنيد التي تقوم بها ومتابعة وملاحقة ومحاسبة مرتكبي الأعمال الإرهابية والمحرضين عليها ومن يقومون بتسهيل وتوفير التمويل لها، وفي هذا الصدد نؤكد على أهمية ما يلي:

- مكافحة الجريمة المنظمة وحوادث الخطف واخد الرهائن والاتجار بالبشر وغسيل الأموال التي أصبحت تستغل في تمويل الإرهاب.
- العمل على منع تنقل المقاتلين الأجانب والتنسيق بين الدول في أعداد قاعدة بيانات تتضمن كافة المعلومات عن وثائقهم الرسمية والمزورة وجنسياتهم ومكان إقامتهم وتنقلاتهم.
- منع وصول الأسلحة والمعدات العسكرية إلى المجموعات الإرهابية، والتنسيق فيما بين الدول لمراقبه الحدود ومتابعة تجارة وتهريب الأسلحة.
- وضع رقابة صارمة على شبكة المعلومات والقنوات الإعلامية التي تدعوا إلى ثقافة العنف والكراهية والإرهاب والعمل على أغلاقها وعلى الدول التي تبث منها تلك القنوات أن تتخذ إجراءات صارمة بشأنها.
- دعم استقرار الدول المتأثرة بالنزاع لتفعيل جميع مؤسسات وأليات إنفاذ القانون فيها مما يسهم في تثبيت الأمن والاستقرار وحرمان الحركات الإرهابية من وجود ملاذ امن لها وتجنيد فئات كبيرة ممن تضرروا من أثار النزاع.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم أن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها ليبيا أدت إلى توفير بيئة حاضنة لمجموعات متطرفة وإرهابية من مختلف الجنسيات، ورغم التقدم الذي تحقق من خلال هزيمة هذه المجموعات وإخراجها من عدة مدن ألا أن

هذه المجموعات لازالت تثير القلق حيث تسللت إلى عدد من مناطق أخرى في ليبيا، ولذا فأن من مصلحة السلم والأمن في ليبيا والمنطقة والعالم القضاء عليها بشكل تام وهنا نؤكد على أهمية أن يقوم المجتمع بتسهيل إجراءات حصول الأجهزة الليبية المعنية في مكافحة الإرهاب على احتياجاتها من السلاح والمعدات العسكرية التي تمكنها من محاربة هذه التنظيمات وفقا لقرار مجلس الأمن 2015/2214.

ختاماً أننا نجدد تأييدنا إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى برعاية الأمم المتحدة يُعنى بدراسة ظاهرة الإرهاب. ونشدد على أهمية أن تعمل الدول الأعضاء للتوصل إلى الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي تتضمن وضع تعريفاً واضحاً ومحدداً للإرهاب، والتصدي إلى جذوره وأسبابه ومعالجة ظروف انتشاره. والتفرقة بين ما يعُد عملاً إرهابياً خاضعاً للتجريم الدولي، والكفاح المشروع للشعوب من أجل تقرير المصير ومقاومة الاحتلال الأجنبي.

شكرا السيد الرئيس.